سياسة محمد على فى الشام

١٨٣٣ - ١٨٤٠

ديمترى جاتيئيف

جامعة موسكو

دخل الجيش المصرى - بقيادة إبراهيم باشا - الشام عام ١٨٣١، وضرب الحصار على عكا، وبذلك بدأت الحرب بين محمد على والدولة العثمانية، رغم أن الصراع اتخذ صورة نزاع بين محمد على باشا وعبدالله باشا والى صيدا.

فقد ظلت بلاد الشام خارج إطار السلطة العثمانية طوال الفترة ١٨٣١-١٨٤٠، ونظراً للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لبلاد الشام بالنسبة لمصر منذ القدم، كان استيلاء محمد على على بلاد الشام شرطاً هاماً لبناء دولته المستقلة.

ومن المعروف تاريخياً أن اتجاه حكام مصر إلى تعزيز قوتهم السياسية، كان يقودهم دائماً إلى احتلال الشام، مثلما فعل المماليك وخاصة علىّ بك الكبير. ولذلك نجد تشابها بين سياسته تجاه الشام، وسياسة محمد على التى أدت إلى بسط يده على تلك البلاد، فقد رأى كل منهم أن مد سلطته إلى الشام شرط أساسي لتعزيز حكمه فى مصر، وسعى كل منهما إلى عقد تحالف مع أحد قادة العصبيات المحلية، فتحالف على بك الكبير مع الشيخ ظاهر العمر، كما تحالف محمد على مع الأمير بشير الشهابى الثانى. وبذلك يمكن القول أن ضم محمد على للشام جاء نتيجة لطموحه السياسى إلى تحقيق الاستقلال الفعلى عن الدولة العثمانية. وساعده على ذلك أن السلطان محمود الثانى لم ينجح فى تعزيز حكمه فى ولايات بلاد الشام، كما أن الإدارة المحلية فى تلك الولايات كانت تعمل دون رقابة فعلية من جانب الدولة العلية.

وكما تشير المصادر التاريخية، ساد الخوف بين أهالى الشام بعد دخول الجيش المصرى الشام، واستقبل أهل دمشق وحلب والقدس ذلك الجيش بارتياب وخوف[1].

ويذكر المؤرخ ميخائيل الدمشقى أن خوف الأهالى زاده إعلان السلطان عصيان محمد على باشا وأن صلح كوتاهيه عام ١٨٣٣ الذى اعترف بمحمد على باشا واليا على الشام، لم يؤد إلى تبدد ذلك الخوف(٢).

وأصبح واضحاً - منذ البداية - أن محمد على يهدف إلى إقامة حكم مستقر فى جميع أرجاء البلاد، مما أدى إلى اصطدام الإدارة المصرية بالأعيان الشوام. وكان الجيش عماد الإدارة وسندها، إذ بلغ عدد أفراد الجيش المصرى بالشام أربعين ألفا. وكان إلغاء تقسيم الشام إلى عدة ولايات من أهم الإجراءات الإدارية التى اتخذها إبراهيم باشا الذى أقام إدارة مركزية واحدة، فأصبحت مصر والشام كياناً واحداً يحكمه محمد على باشا وإن ظل ذلك الكيان -نظرياً- تابعاً للدولة العثمانية.

وتم الفصل - لأول مرة - بين السلطتين المدنية والعسكرية، فتولى السلطة المدنية حاكم مدنى أو "حكمدار" وقد اختار محمد على شريف باشا "حكمداراً " لبلاد الشام، وصدقت الدولة العثمانية على هذا التعيين، وعين على كل وحدة إدارية مفوضاً إدارياً عرف باسم "المتسلم"، واختير المتسلمون من أبناء الشام(٣). وأدخل محمد على نظام مجالس الشورى، فيذكر القنصل الروسى قنسطنطين بازلى أنه قد "أسست فى كل مدينة مجالس من أعيان المسلمين والمسيحيين تحت رئاسة المتسلم، الذى كان عليه مشورتهم فى كل أمر من الأمور الإدارية، ولم يكن من حقه إصدار أى قرار اقتصادى دون موافقة المجلس"(٤). ويشير ميخائيل مشاقة إلى أن أعمال المجالس - وخاصة مجلس دمشق - كانت مؤثرة وفعالة(٥).

أما من الناحية الفعلية، فقد كانت السلطة العسكرية بقيادة إبراهيم باشا السر عسكر تملك زمام المور كلها فى بلاد الشام، وكان إبراهيم باشا منفذاً أميناً لأوامر والده، ولا يستطيع أن يصدر أمرٌ دون الرجوع إليه.

ورغم ذلك، يمكن القول أن تأسيس مجالس الشورى كان خطوة هامة على

طريق الإصلاح الإدارى، ولم يقتصر نشاط المجالس على النواحى الإدارية والاقتصادية، ولكن امتد إلى الأمور القضائية حتى لم يبق للمحاكم الا قضايا الأحوال الشخصية(٦).

وإلى جانب ذلك، قامت الإدارة المصرية بالشام بإصلاح نظام الضرائب، فمنعت الملتزمين من فرض الضرائب وحدت من سلطتهم، وتحول الملتزمون إلى جباة يعملون لحساب الحكومة لقاء الحصول على عُشر ما يتم جمعه من الضرائب. وبذلك قلصت الإدارة الحقوق التقليدية لأعيان الشام، ففقد الملتزمون جانباً كبيراً مما كانوا يحصلون عليه من قبل، وفقد الكثير من العلماء دخولهم من الأوقاف بعد أن أصبحت تخضع للإدارة المصرية، وفقد الأغوات تنظيمهم العسكرى التقليدى لصالح الجيش المصرى. وبذلك فقد الأعيان سلطتهم بما فيهم الأمير بشير الشهابى الثانى الذى أصبح تابعاً لمحمد على وإبراهيم باشا.

ولا يعنى ذلك أن الالتزامات قد ألغيت تماماً، ولكنها جددت وأخضع الجميع للإدارة المركزية، وتم تنظيم فرض وتحصيل الضرائب، غير أن الأهالى لم يشعروا بتخفيف عبء الضرائب، إذ فرضت عليهم ضريبة جديدة سميت "الفردة" كانت ضريبة رأس على كل رجل بلغ عمره ما بين ١٥-٦٠ عاماً(٧)، مما أثار حنق الشوام الذين رأوا فى هذه الضريبة تعميماً لفرض الجزية التى كان لا يخضع لها سوى المسيحيين.

ويجب أن نضيف لذلك الآثار السلبية لتطبيق نظام الاحتكار على الأوضاع الاقتصادية، وخاصة ما ترتب عليه من معاناة للفلاحين وأرباب الحرف، على نحو ما ذكر الضابط الروسى العقيد "لفوف" الذى زار بلاد الشام زمن الحكم المصرى: "يعطى الفلاح السورى جزءاً كبيراً من محصوله للحكومة، ولا يستطيع أن يبيع شيئاً إلا بسعر زهيد تحدده الحكومة، وعليه أن يدفع للحكومة رسوماً نظير ممارسته

للتجارة نفسها... إن سياسات الإدارة المصرية استبدادية تؤدى إلى خراب البلاد"[٨]. ويرى بعض الباحثين أن النظام الجديد كان شديد الوطأة بالنسبة للأهالى لأنه كان أكثر مركزية وتحديداً من نظام الالتزام التقليدى[٩].

ومن أهم التغيرات التى أدخلتها الإدارة المصرية، اشتراك بعض المسيحيين فى مجالس الشورى، ولم يسبق وجود ذلك قبل عام ١٨٣٣، كذلك اتجه إبراهيم باشا إلى تعيين المسيحيين فى الوظائف الإدارية الكبرى، مثل بحرى بك الذى كان مسئولاً عن الإدارة المالية ببلاد الشام. ويمكننا القول أن الإدارة المصرية فضلت تعيين المسيحيين (وليس المسلمون) بالوظائف الكبرى، فَعدَّ المسلمون ذلك بدعة لا مبرر لها.

وقد رفعت الإدارة المصرية عن كاهل غير المسلمين القيود التقليدية التى فرضت عليهم من قبل، فسمحت لهم بإقامة الاحتفالات الدينية وبناء الكنائس الجديدة، والشهادة فى القضايا التى تنظرها المجالس ولم تفرض على المسيحيين واليهود ارتداء ملابس ذات ألوان معينة كما كانت الحال فى الماضى. ويمكن القول أن الإدارة المصرية رفعت عن كاهل غير المسلمين كل القيود ماعدا ضريبة "الجزية" وألغت الضرائب التى كانت تفرض على الحجاج المسيحيين. مما أثار مخاوف المسلمين من الأهالى الذين رأوا أن سياسة الإدارة المصرية تتنافى مع الإسلام، وكان بعضهم يقول : "يا أخى، انتهت دولة الإسلام،وصارت الدولة مسيحية"[١٠]. وازداد المسلمون سخطاً عندما جند إبراهيم باشا بعض موارنة جبل لبنان فى الجيش، وأسكن الجنود بعض البنايات الإسلامية. فكانت سياسة الإدارة المصرية تجاه الطوائف الدينية من العوامل التى أثارت الأهالى المسلمين ضد حكم محمد على باشا.

ولابد أن نشير إلى نجاح الإدارة المصرية فى نشر الأمن فى ربوع بلاد الشام، واستصلاح الأراضى، ومواجهة غزوات البدو. وقد أبدى الأهالى سخطهم على نظام

التجنيد الإجباري فى الجيش الذى فرض على المسلمين، وكان ذلك جديداً عليهم، فعدوا التجنيد فاجعة كبيرة، لأن مدة الخدمة العسكرية لم تكن محددة، ولم يكن للجندى أمل فى العودة إلى وطنه. لذلك كان التجنيد – على نحو ما تشير المصادر – إضافة إلى الضرائب ونزع سلاح الأهالى من الأسباب الأساسية للثورات ضد الإدارة المصرية فى الكثير من مناطق بلاد الشام(١١).

لقد لعبت الإصلاحات التى قام بها محمد على باشا فى الشام دوراً هاماً فى تاريخ تلك البلاد، فقد هيأتها لتقبل الإصلاحات التى أدخلتها الدولة العثمانية فى عصر التنظيمات الخيرية.

obeikan.com

المراجع

١. Rustum Asad. Rhe Roual Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1840, Beirut, 1936, p.45.

٢. الدمشقي ميخائيل. تاريخ حوادث الشام ولبنان ١٨٤١-١٧٨٣. دمشق، ١٩٨١، ص ١٠.

٣. (Ed. Barker.) Syria and Egypt under the Last five Sultans. L., 1876, vol.2, p.288-289.

٤. K.M. Bazili. Syriya I Palestina pod turetskim pravitelstvom. Spb, 1875, t.1., s.126.

٥. مشاقة ميخائيل. كتاب مشهى العيان بحوادث سوريا ولبنان، مصر ١٩٠٨، ص ١٠٩ -١١٠.

٦. J. Bowring. Report on the Commercial Statistics of Syria. N.Y., 1919, p.133.

٧. حروب إبراهيم باشا فى سوريا والاناضول. مصر ١٩٢٧. ص٣٦

٨. Syriya, Livan I Palestina v pervoy polovine XIX veka. Moskva, 1991, s.215

٩. M. Moaz Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861. Oxf., 1968, p.17

١٠. Ibid, p.18.

١١. حروب إبراهيم باشا فى سوريا والاناضول ، ص٣٩.